اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها بد
وبهذا اظهر معنى قولهم اي لانها الغاية كذا ذكره الشم بعض
السعد في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشئ ما ينتهي
به ذلك الشئ والشئ انما ينتهي بضده فغاية الشئ ضده فكيف يكون
جزءا منه بل انما تطلق على اخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية وذلك
ان تقول غاية ما في الباب ان تكون الغاية في المسافة مجازا مرسلا
ومثله غير جائز الثالث اورد هنا امران الاول
ان القوم قد اشترطوا في الاستعارة ان تكون من الاسماء الكلية حتى
يصح جعل المستعار له داخلا تحت المستعار منه لتحصل المبالغة
المطلوبة من الاستعارة وهذا منافٍ لاجراء الاستعارة في الحرف
كذا اورده بعضهم ولم يجب عنه والثاني الظاهر انه شرط لم
ذكر للاستعارة اصالة لانها لحصول الجعل المذكور في الاصل
الذي يقع فيه التشبيه اولا في صورة التبعية فتامل الثالث انه يمكنه
ان يلاحظ تلك المعاني الجزئية الغير المستقلة بهذه المتعلقات
ويجعل الة لملاحظتها ويحكم عليها بمشابهة بعضها بعضا كما تجعل
تلك المتعلقات الة لملاحظتها واحضارها لوضع تلك الحروف
لها والحكم عليها بانها معان وضعت لها تلك الحروف ولا يخفى
ان الحكم الاول مثل الحكم الثاني فكما يصح الثاني يصح الاول بلا
تفاوت وان عدم الاستقلال بالكنه لا يقتضي عدمه بالوجه
وان التصور بالوجه كاف لكون الشئ محكوما عليه كما في وضع الحروف
لمعانيها فانها ملحوظا بعض آنات كليات هي بوجه لتلك المعاني
الغير المستقلة فعلم هذا يمكن ان تستعار كلمة من مثلا معنى
من معانيها الى معنى اخر بسبب تشبه الثاني للاول والحكم بالثاني
مشاركة للاول ومشبه له بواسطة ملاحظة تلك المعاني بتلك
المتعلقات فلا حاجة الى تشبيه بعض تلك المتعلقات ببعض فضلا
عن استعارة بعضها لبعض وهذا الايراد بعينه في حاشية
الهروي مختصر اقول هو وجيه لكنه قد يعتذر عن اعتبار تشبيه

بعض

تشبيه بعض تلك المتعلقات ببعض بانه لما لا يفوت بالكلية
ما التزمه الجمهور من كلية المشبه به ليصح دعوى دخول المشبه فيقدر

فصل

في استعارة الاسم المبهم ومرادنا به
ما يعم المضمر قال معرب الرسالة المحقق المولوي لا يخفى على المتامل
المنصف ان استعارة المبهمات يجب ان تكون تبعية لا اصلية
بدليل ان احدها انها ليست باسم جنس لا تحقيقا ولا تاويلا
لان معانيها جزئيات والاصلية مختصة به كما عرفت والاخر
ان اصالة الاستعارة تتوقف على اصالة التشبيه اي على جريانه
في نفس متعلق الطرفين وهذا لا يتصور الا فيما يصلح لان يكون
موصوفا ومحكوما بسبب الاستقلال في الافهام ومعنى ان
المبهمات ليست كذلك لانها محتاجة الى ضم ضميمة حتى يتم
افهامها من الفاظها الدالة عليها وما يرشدك الى هذا
ما يقال في توجيه بنائها انها شابهت الحروف في الاحتياج الى
ضميمة وانها لا يتم معناها ولا تصلح لان يحكم عليها بشئ ما لم
يذكر نصريحا او تقديرا ما يتم به معناها في الافهام مثل الشار
اليه والصلة والمرجع وغيرها واذا كان الامر كذلك فلا
يتصور فيها التشبيه والاستعارة اصالة بل لا بد ان يعتبر
التشبيه اولا في كليات تلك المعاني الجزئية ثم يعتبر سريان
التشبيه منها اليه فتبنى الاستعارة على ذلك التشبيه الحاصل
بالسراية فيكون تبعية مثلا في استعارة لفظ هذا الامر
معقول نعتبر تشبيه المعقول مطلقا بالمحسوس مطلقا في قبول
التمييز والتعيين ثم نعتبر سريان التشبيه من الكلي الى الجزئي
فنستعير لفظ هذا الموضوع للمشبه به وهو المحسوس الجزئي
الذي سرى اليه التشبيه من كلية المشبه وهو المعقول الجزئي الذي
قصد المبالغة في بيان تعينه فتكون الاستعارة تبعية
كاستعارة الحرف بلا فرق ومن الهجب انه لم يعرض له احد انتهى
وفيه البحثان السابقان في استعارة الحرف وفي عبد الحكيم ما قد يشعر

Copyright King Saud University